



مع الأحداث السياسية المهمة التي حدثت في العام ٢٠١٧ ومنها انتصار العراق بإخراج تنظيم داعش من المناطق التي سيطر عليها في العام ٢٠١٤، برزت أحداث اقتصادية لا تقل أهمية عنها كان لـ (المدى) دور في متابعة العديد من الملفات لقطاع النفط -الصناعة- الزراعة السياحة - والنقل، إضافة لملف القطاع المصرفي الذي شهد تطوراً واضحاً عبر جملة قرارات واجراءات انعكست بشكل واضح على أدائه.

خروج العراق من البند السابع وفتح الأجواء هما الحدثان الأبرزان

عقود... واتفاقيات... أهم متابعات (المدى) الاقتصادية للعام 2017

□ بغداد / زهراء الجاسم

ومع أن تأثير النفط كان واضحاً على مجمل الأحداث الاقتصادية في العالم مع استمرار التجميد لمنظمة أوبك، الذي ساهم بشكل واضح بزيادة أسعاره لأعلى مستوى لها منذ عامين، فقد واصل العراق تطوير حقوله ومنتجاته النفطية، حيث دعا الشركات لاكتشاف رقع حدودية أخرى، مع زيادة الإيرادات بحدود ٧ مليارات لعشرة أشهر فقط من العام ٢٠١٧، الأمر الذي أسهم بتقليل نسبة العجز المتوقع لموازنة ٢٠١٨ التي مازالت تخضع لمناقشات وخلافات بين الكتل داخل قبة البرلمان، ختم العام أيامه برفع الحظر عن الأجواء العراقية، وخروج العراق من طائلة البند السابع.

□ ٢٠١٧ الخروج من الفصل السابع

حيث أقر مجلس الأمن الدولي أواخر العام ٢٠١٧، بأن العراق قد وفي بأخر التزاماته حيال قرارات البند السابع، وهو أمر مقرر له أن يوفر فرصاً مشجعة للاستثمار الأجنبي في العراق بعد أكثر من أربعين عاماً من نزاعات كبيرة والتراجع في التنمية الاقتصادية والتقدم، كما سيطق أموالاً.

النفط

٢٠١٧ مد أنابيب لنقل النفط دعوة شركات للاستثمار وزيادة الإيرادات نشطت وزارة النفط في العام ٢٠١٧ بدعوة الشركات العالمية للاستثمار من خلال تنفيذ مشروع مد أنبوب جديد لصناعات النفط من حقول كركوك التي الحدود التركية، كما دعت الشركات الألمانية المتخصصة في صناعة النفط والغاز إلى المشاركة في مشاريع تطوير الصناعة النفطية والغازية، مع دعوتها لشركات أجنبية وعربية للاستثمار في إعادة هذا القطاع، مع توقيع مذكرات تفاهم وعقود متعددة للتعاون بين العراق ودول أخرى في المجال النفطي.

وقد دعا وزير النفط جبار اللببي في ٢٧-١١-٢٠١٧، الشركات الأجنبية للتقدم بعروض للتقييم عن النفط

والغاز في ٩ رقع حدودية، أكد أنها خطوة مهمة باتجاه اعتماد نموذج تجاري جديد وشروط مالية مختلفة عن عقود الترخيص السابقة، كما أعلن أن وزارته حققت إيرادات مالية بلغت ٨,٨٨٠ مليار دولار، بزيادة بلغت ٧ مليارات خلال ١٠ شهور فقط من العام.

□ ٢٠١٧ يشهد انخفاضاً ملحوظاً بعجز الموازنة لأول مرة

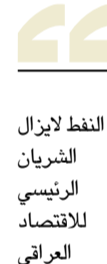
وكشفت المالية البرلمانية عن انخفاض في عجز الموازنة للعام ٢٠١٨ بنسبة ١٣ ترليون دينار بعدما كان ٢٧ ترليوناً، وذلك بسبب توصيات صندوق النقد الدولي التي وضعت العراق في الطريق الصحيحة في إدارة أموال الدولة وضغط النفقات الحكومية، مع زيادة أسعار النفط عما كان متوقفاً، إضافة إلى تنامي مصادر الإيرادات المالية في الموازنة، وتعظيم الموارد غير النفطية.

تطبيق "الحكومة الإلكترونية" ٢٠١٧

فقد باشرت وزارة الاتصالات، بتنفيذ مراحل مشروع "الحكومة الإلكترونية"، الذي يربط دوائر الدولة ببعضها عبر شبكة إنترنت عنكبوتية، الذي يسهم بالاستغناء عن الأسلوب الورقي إنه ويخفض النفقات التشغيلية للدولة وعموم المصالح الأهلية بنسبة لا تقل عن ٣-٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكما يؤكد مستشار مالي.

الاستثمار ٢٠١٧

كان ملف إعمار المناطق المحررة من المواضيع التي تم تسليط الضوء عليها بشكل مكثف ومتواصل، ففي وقت تمت متابعة إعلان الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي أنها تعمل لتأمين منح لإعادة إعمار المدن العراقية المحررة قد تفوق الـ ١١٥ مليار دولار، مُنح إعادة الإعمار تتجاوز الـ ١١٥ مليار دولار، كما بينت إن فرص الاستثمار الأجنبية في العراق كامة وطويلة الأمد "لما يحويه البلد من موارد نفطية هائلة مع حاجته لمشاريع إعادة إعمار ضخمة، على أمل أن يتحقق ذلك بعد مؤتمر الدول



النفط لا يزال الشريان الرئيسي للاقتصاد العراقي

المتدفقة من المناطق الحدودية مع إيران، والذي سيكون على شكل قناة لتجميع المياه داخل الحدود العراقية لحل مشكلة المياه من خلال تأمين كميات لاستخدامها للشرب والزراعة، أشار خبير إلى أن أولى مهام الخطة الخمسية للعراق هي تفعيل القطاعات الإنتاجية كالزراعة وحل أزمة المياه.

ملف النقل

فتح الأجواء والسعي لشراء طائرات زيادة إيرادات المنافذ البحرية والبرية كانت أبرز أحداث قطاع النقل للعام ٢٠١٧، فحيث أعدت وزارة النقل أن الطائرات الأوكرانية الـ ١٥ طائرة،

والتي تم الاتفاق بشأنها بطريقة الإيجار ستدخل الخدمة العام المقبل، بعد استكمال الإجراءات الإدارية ودراسة المستوى الفني للطائرة وتأهيل طيارين لقيادتها، أكدت سلطة الطيران أن فوائد فتح الأجواء متعددة وتعود على خزينة الدولة بموارد مالية تقدر بنحو ٧٠ مليون دولار سنوياً، وهو تعظيم لموارد الدولة غير النفطية.

فيما بين آخر تقرير لهيئة المنافذ الحدودية، أن حجم الإيرادات المستحصلة من هذه المنافذ بلغ ٦٠ مليار دينار في شهر تشرين الثاني المنصرم



أمنيات للعام ٢٠١٨

ختاماً ومع التحسن النسبي في الكهرباء بعد تطبيق الحكومة لنظام الخصخصة على الرغم من الاعتراضات المتكررة بشأنها، يبقى هاجس القضاء على البطالة وملف الديون والقروض الخارجية التي أكد النقد الدولي أنها سترتفع لـ ١٣٢ مليار دولار العام المقبل، أحد أهم المخاوف لدى المعينين بالشأن الاقتصادي، وقت يدعو أغلبهم لضرورة التوجه نحو تعظيم الموارد غير النفطية في أصل أن يشهد العام ٢٠١٨ تعافياً بهذا الجانب مما يوازى إيرادات النفط الذي مازال يعتمد أكثر من ٩٥٪ من حجم الموازنات العراقية عليه.

أوبك تؤكد ارتفاع أسعار النفط بقوة في عام 2017

□ فينا / رويترز

أكد تقرير منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك"، ارتفاع أسعار النفط بقوة خلال تداولات العام ٢٠١٧، لتستمر في مكاسبها للعام الثاني على التوالي. ووفق لحسابات تقرير منظمة أوبك الذي نشر، اليوم (٣٠ كانون الأول ٢٠١٧)، فقد ارتفع سعر خام برنت خلال عام ٢٠١٧ بنسبة ١٧٪ وبنسبة

٥,٢ بالمائة في كانون أول الجاري، كما وزاد الخام الأميركي بنسبة ١٢,٥٪ في ٢٠١٧. وفي آخر جلسات ٢٠١٧، ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم شباط بنسبة ١,٠٧٪، أو ما يعادل ٧١ سنتاً إلى ٦٦,٨٧ دولار للبرميل. واستفادت أسواق النفط بشكل رئيسي، من قوة الطلب وجهود منظمة "أوبك" لإعادة التوازن للأسواق عبر خفض الإنتاج

بالتعاون مع منتجين مستقلين من خارجها. ويتوقع المراقبون أن تستمر مكاسب النفط في العام الجديد ٢٠١٨، مع استمرار انكماش العروض العالمي من الخام، خصوصاً بعدما جرى تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية العام القادم. وكان أعضاء منظمة "أوبك" ومنتجون مستقلون بقيادة روسيا قد بدأوا مطلع عام ٢٠١٧، خفض الإنتاج بنحو ١,٨ مليون برميل يوميا، لمدة ٦

شهور، ثم تم التمديد حتى نهاية آذار ٢٠١٨. واتفقت منظمة الدول المصدرة للبترول في ٣٠ تشرين ثاني الماضي، على تمديد خفض إنتاج النفط ٩ أشهر إضافية تنتهي في كانون الأول ٢٠١٨، وسط خطوات تنفيذها المنظمة ومنتجون مستقلون لخفض مخزونات النفط. وفي ٢٠١٨، تتوقع منظمة "أوبك" ارتفاع الطلب على النفط بمقدار ١,٥١

مليون برميل يوميا، فيما تتوقع وكالة الطاقة الدولية مع زيادة العروض بنحو ١,٦ مليون برميل يوميا خلال الفترة ذاتها. جدير بالذكر أن أسعار النفط الخام عانى من انحدار كبير على مدار عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤، مع وصول الأسعار إلى ٢٧ دولاراً للبرميل في كانون ثاني، بسبب تخمة العروض العالمي من الخام.

أداء ضعيف لبورصات الخليج في 2017 وتوقعات بعام أفضل في 2018

□ الرياض / رويترز

سجلت أسواق الشرق الأوسط أداء أسوأ كثيراً من باقي دول العالم في العام ٢٠١٧، ولكن مع نهايته أعطت التقييمات المنخفضة وخطط زيادة الإنفاق الحكومي المستثمرين أسباباً للتفاؤل بأداء أفضل في ٢٠١٨. وصعدت بورصة مصر ٢١,٧٪ في المئة في ٢٠١٧ مع جني ثمار الإصلاح. وارتفع المؤشر السعودي ٠,٢ في المئة خلال العام مقارنة مع قفزة نسبتها ٣٤ في المئة لمؤشر «إم.أس.سي» للأسواق الناشئة. ونزلت بورصة دبي ٤,٦ في المئة وتضررت بورصة قطر من مقاطعة دول عربية أخرى وفقدت ١٨,٣ في المئة.

ويبدو مستبعداً أن يكون العام الجديد ضعيفاً مثل سابقه في الخليج، ويرجع ذلك لأسباب منها أن الكثير من تقييمات الأسهم هبط لدرجة تصل إلى المستوى نفسه في أسواق ناشئة أخرى أو حتى أقل منها. كما أن ارتفاع أسعار النفط في الأشهر القليلة الماضية أتاح لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي إبطاء خطى برامج التكشف التي قلصت النمو وأضررت بأرباح الشركات. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو قليلاً في ٢٠١٨. وقال بدر الغانم، مدير إدارة الأصول الإقليمية في بيت الاستثمار العالمي ومقره الكويت، إنه "في ظل هذه الخلفية وبدعم من التقييمات الضعيفة نحن متفائلون عموماً في شأن مجلس التعاون الخليجي في ٢٠١٨، وتتراوح النظرة المستقبلية بشكل عام بين سلبية قليلاً ومتفائلة إلى حد ما".

وأظهر استطلاع شمل ١٣ من كبار مديري الصناديق في المنطقة أن نسبة ٥٤ في المئة من الصناديق الآن زادت مخصصاتها لأسهم الشرق الأوسط في الأشهر الثلاثة المقبلة، ولا يتوقع أي منها تقليص تلك المخصصات، وهي النظرة الأكثر تفاؤلاً منذ آب. ونزلت البورصة السعودية ٠,١ في المئة (الأحد)، وهوى سهم شركة «دار الأركان» للتطوير العقاري، أكثر الأسهم تداولاً، خمسة في المئة على رغم إعلانها أنها ستطرح حصة ٣٠ في المئة من أسهم شركة «دار الأركان» البالغة أصولها ٢,٦٨ بليون ريال (٧١٥ مليون دولار) في البورصة. وزاد سعر السهم لأكثر من مظهره في الأشهر الثلاثة الماضية ويرجع ذلك في جزء منه لتوقعات بطرح عام أولي.

وصعد سهم البنك الأهلي التجاري ٢,٧ في المئة وسط تعاملات نشطة. وأوصى مجلس إدارة البنك بزيادة رأس المال عشرة بلايين ريال (لبيع ٣٠ بليون ريال) من خلال إصدار أسهم مجانية تمول من الأرباح المتبقية. ونزل مؤشر قطر ٠,٣ في المئة بفعل هبوط بنك قطر الوطني، أكبر بنوك البلد، ٠,٨ في المئة. وكان الخميس آخر أيام التداول هذا العام في أسواق أبوظبي ودبي والكويت.

2017.. عام المستويات القياسية في "وول ستريت"

□ نيويورك / أ ف ب

سجلت المؤشرات الرئيسية الثلاثة في بورصة «وول ستريت» الأميركية مستويات لم يشهد لها مثيل منذ ٢٠١٣، إذ ارتفع «داو جونز» بنسبة ٢٥,٠٨٪، و«ناسداك» بـ ٢٨,٢٤٪، وإس أند بي ٥٠٠ بـ ١٩,٤٢٪، مع تراكم الأرقام القياسية على امتداد العام. وذلك بعد عام على وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

واعتبر أن سكريبكا، من مكتب «كورنستون ويلث ماناجمنت»، «أنه عام مميز للمستثمرين في الأسهم». وأفاد هاورد سيلفربلات، من «إس أند بي داو جونز إنديسز»، أن «داو جونز» حقق ٧١ رقماً قياسياً في ٢٠١٧، في إنجاز غير مسبق منذ إطلاق المؤشر في ١٨٩٦. كما سجل (إس أند بي ٥٠٠) رقماً قياسياً، بعدما أحرز ٧٧ إنجازاً في القمة في العام ١٩٩٥. كذلك سجلت ٥ قطاعات من أصل ١١ تشكل مؤشر «إس أند بي

٥٠٠» تقدماً فوق ٢٠٪، بينما كانت نسب الارتفاع الأعلى من حصة شركات التكنولوجيا (+٣٦,٩٪)، والمالية (+٢٠,٣٪)، حسب وكالة الصحافة الفرنسية. ورغم بعض الانكساعات في آخر العام أحرزت «أبل» ارتفاعاً بنسبة ٤٦٪، و«فيسبوك» ٥٣٪، و«جاي بي مورغن» ٢٤٪، و«بنك أوف أميركا» ٣٣٪.

في المقابل، كان قطاعا الطاقة (-٣,٨٪)، والاتصالات (-٥,٩٪)، ضمن القطاعات الخاسرة. انبثقت هذه الإنجازات النادرة الحدوث من عوامل متنوعة، حسب المحللين. واعتبر غريغوري فولوخين، من «ميسخرت للخدمات المالية»، أن «الظروف كافة اجتمعت بشكل استثنائي جداً. فالنمو العالمي

القوي أثر سريعاً على نتائج الشركات... إلى ذلك يجب إضافة تراجع الدولار وأمال الإصلاحات الضريبية في أوروبا والولايات المتحدة التي كانت محركات شديدة القوة». وسجل الدولار تراجعاً بنسبة ١٠٪ على العام، ما غدى عائدات الشركات الأميركية المصدرة الكبرى.

كما أن وعد ترامب عند توليه السلطة بإجراء تعديل ضريبي واسع يخفض ضريبة الشركات من ٣٥٪ إلى ٢١٪، استقبل في «وول ستريت»، على أنه وسيلة تعزيز إضافي لأرباح الشركات. وتابع فولوخين: «يمكن اعتبار (وول ستريت) هذا العام سوفاً منيعة، بعدما عجز أي خير سبي» على غرار كوريا الشمالية أو خطر العرقلة بشأن الميزانية أو غيرها، عن الإخلال بالمؤشرات لأكثر من يوم أو اثنين»، ذاكراً أن المؤشرات ليست قياسية لكنها «تعكس الحقائق الاقتصادية التي فاقت التوقعات في كل مكان».

وما ضاعف الصورة الإيجابية لعام ٢٠١٧ في ذهن لاعبي «وول ستريت» هو الضعف البارز لتقلبات القيم. ووسط ارتفاع للأسعار فاق المعتاد، أوضح سام ستوفال، من «إس إف آر إيه»، أن «التقلبات جاءت أقل من نعتها الموهوب». بعبارة أخرى يمكن اعتبار عام ٢٠١٧ بمثابة غداء مجاني، للمستثمرين الذين استفادوا

